سورة ص

قال تعالى: ﴿ وَمَا يَنظُرُ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً مَّا لَهَا مِن فَوَاقٍ ﴾ [ص: ١٥]

القراءات: «فواق» قرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر بضم الفاء وقرأ الباقون بفتحها.

التوجيه: قال الرازي: قرأ حمزة والكسائي «فُواق» بضم الفاء والباقون بفتحها. قال الكسائي والفراء وأبو عبيدة والأخفش: هما لغتان من فواق الناقة وهو ما بين حلبتي الناقة وأصله من الرجوع يقال أفاق من مرضه أي رجع إلى الصحة فالزمان الحاصل بين الحلبتين لعود اللبن إلى الضرع يسمى فواقًا بالفتح وبالضم كقولك قَصاص الشعر وقُصاصه. قال الواحدي والفُواق والفَواق اسمان من الإفاقة، والإفاقة معناها الرجوع والسكون كإفاقة المريض. إلا أن الفواق بالفتح يجوز أن يقام مقام المصدر، والفواق بالضم اسمٌ لذلك الزمان الذي يعود فيه اللبن إلى الضرع.

قال تعالى: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [ص: ٢٩]

القراءات: «ليدبروا»: قرأ أبو جعفر بتاء بعد اللام مع تخفيف الدال وأصلها لتتدبروا فحذفت إحدى التاءين وقرأ الباقون بالياء وتشديد الدال وأصلها ليتدبروا فأدغمت التاء في الدال.

التوجيه: قال ابن عاشور: وقرأ الجمهور «ليدَّبّروا» بياء الغيبة وتشديد الدال وأصل «يدبروا» يتدبروا فقلبت التاء دالًا لقرب مخرجيهما ليأتي الإدغام لتخفيفه وهو صيغة تكلف مشتقة من فعل: دبر بوزن ضرب إذا تبع فتدبره بمنزلة تتبعه ومعناه: أنه يتعقب ظواهرها من المعاني المكنونة والتأويلات اللائقة. وقرأ أبو جعفر «لَتدَبروا» بتاء

الخطاب وتخفيف الدال وأصلها: لتتدبروا فحذفت إحدى التاءين اختصارًا والخطاب للنبي ﷺ ومن معه من المسلمين، وضمير «يدبروا» على قراءة الجمهور عائد إلى «أولوا الألباب» والتقدير: ليدبر أولوا الألباب آياته؛ اكتفاء عن وصف المتدبرين بأنهم أولوا ألباب لأن التدبر مفض إلى التذكير، والتذكر من آثار التدبر فوصف فاعل أحد الفعلين يغنى عن وصف فاعل الفعل الآخر.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ ﴾ [ص: ٣٣]

القراءات: قرأ قنبل «بالسُّؤْقِ، بالسُّؤُوْقِ»، وقرأ الباقون «بالسُّوْقِ».

التوجيه: قال ابن عاشور: والسُّوق: جمع ساق وقرأه الجمهور بواو ساكنة وبوزن فُعْل مثل: دار، ودُوْر ووزن فُعْل في جمع مثله قليل: وقرأه قنبل عن ابن كثير وأبو جعفر «السُّؤق» بهمزة ساكنة بعد السين جمع: سأق بهمزة بعد السين وهي لغة في ساق.

تنبيه: لقنبل في هذه الكلمة وجهان: «بالسُّؤْق» بإسكان الواو، «بالسُّؤُوق» بضم الواو، وفي كلام ابن عاشور اقتصارٌ على وجهٍ واحدٍ.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱذْكُرْ عَبْدَنَآ أَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلشَّيْطَٰنُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ ﴾ [ص: ٤١]

القراءات: «بنصب»: قرأ أبو جعفر بضم النون والصاد ويعقوب بفتحهما والباقون بضم النون وإسكان الصاد.

التوجيه: قال الرازي: قرئ «بنصب»: بضم النون وفتحها مع سكون الصاد وفتحها، فالنُّصْب والنَّصَب، كالرُّشْد والرَّشَد، والعُزْم والعَزَم، والسُّقْم والسَّقم، والنَّصب على أصل المصدر، والنُّصب تثقيل نصب، والمعنى واحد، وهو التعب والمشقة والعذاب والألم.

وقال أبو حيان: وقال ابن عطية، وقد ذكر هذه القراءات، وذلك كل بمعنى واحد معناه المشقة، وكثيراً ما يستعمل في مشقة الإعياء، وفرّق بعض الناس بين هذه الألفاظ، والصواب أنها لغات بمعنىً من قولهم: أنصبني الأمر، إذا شقّ عليّ.

وقال ابن عاشور: قرئ بضم النون وسكون الصاد بمعنى: المشقة والتعب، وهي لغة في نَصَب بفتحتين، وقرئ بـ «نُصُب» بضم الصاد وهو ضم اتِّباع لضمّ النون.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱذۡكُرۡ عِبَٰدَنَآ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ ﴾ [ص: ٤٥]

القراءات: قرأ ابن كثير «عبدنا» بفتح العين وإسكان الباء وحذف الألف على الإفراد والمراد إبراهيم. وقرأ الباقون «عبادنا» بكسر العين وفتح الباء وألف بعدها على الجمع والمراد الثلاثة.

التوجيه: قال أبو حيان: قرئ «عبدنا» على الإفراد، وإبراهيم بدل منه أو عطف بيان، وقرأ الجمهور «عبادنا» على الجمع، وما بعده من الثلاثة «إبراهيم وإسحاق ويعقوب» بدل أو عطف بيان

وقال ابن جرير: والصواب عندنا من القراءة في ذلك، قراءة من قرأه على الجمع، على أنّ إبراهيم وإسحاق ويعقوب بيان عن العباد، وترجمة عنه، لإجماع الحجة من القراء عليه، **قلتُ:** القراءتان متواترتان، وقد بيّن **الألوسي** وجه القراءتين، فقال:

وقرأ ابن عباس وابن كثير وأهل مكة «عبدنا» بالإفراد، فإبراهيم وحده بدل أو عطف بيان أو مفعول فعل محذوف تقديره (أعني) وخص بعنوان العبودية لمزيد شرفه وما بعده عطف على «عبدنا» وجوز أن يكون المراد بعبدنا عبادنا وضعاً للجنس موضع الجمع فتتحد القراءتان.

obeikandi.com

قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّآ أَخۡلَصۡنَٰهُم بِخَالِصَةٖ ذِكۡرَى ٱلدَّارِ ﴾ [ص: ٤٦]

القراءات: «بخالصةِ» قرأ نافع وأبو جعفر وهشام بخلف عنه بحذف التنوين مضافًا إلى ما بعده وقرأ الباقون بالتنوين وعدم الإضافة وهو الوجه الثاني لهشام.

التوجيه: قال ابن عاشور: وقرأ نافع وهشام عن ابن عامر وأبو جعفر «خالصة» بدون تنوين لإضافته إلى «ذكرى الدار» والإضافة بيانية لأن «ذكرى الدار» هي نفس الخالصة فكأنه قيل: بذكرى الدار وليست من إضافة الصفة إلى الموصوف ولا من إضافة المصدر إلى مفعوله ولا إلى فاعله وإنما ذكر لفظ «خالصة» ليقع إجمال ثم يفصل بالإضافة للتنبيه على دقة هذا الخلوص كما أشرنا إليه والتعريف بالإضافة لأنها أقصى طريق للتعريف في هذا المقام. وقرأ الجمهور بتنوين «خالصة» فيكون «ذكرى الدار» عطف بيان أو بدلًا مطابقًا وغرض الإجمال والتفصيل ظاهر. وإضافة «خالصة» إلى «ذكرى الدار» في قراءة نافع من إضافة الصفة إلى الموصوف وإبدالها منها في قراءة الجمهور من إبدال الصفة من الموصوف. ويجوز أن يكون «ذكرى» مرادف الذكر بكسر الذال أي الذكر الحسن كقوله تعالى «وجعلنا لهم لسان صدق عليا» وتكون «الدار» هي الدار الدنيا ويجوز أن يكون مرادفًا للذكر بضم الذال وهو التذكر الفكري ومراعاة وصايا الدين والدار: الدار الآخرة.

فائدة: قال الزمخشري: «أخلصناهم» جعلناهم خالصين «بخالصة» بخصلةٍ خالصة لا شوب فيها، ثم فسرها بذكرى الدار شهادةً لذكرى الدار بالخلوص والصفاء وانتفاء الكدورة عنها وقرئ على الإضافة والمعنى: بما خلص من ذكرى الدار على أنّهم لا يشوبون ذكرى الدار بهمّ آخر إنما في الدنيا همّهم ذكرى الدار لا غير ومعنى «ذكرى الدار» ذكراهم الآخرة دائبًا، ونسيانهم إليها ذكر الدنيا أو تذكرهم الآخرة وترغيبهم فيها، وتزهيدهم في الدنيا كما هو شأن الأنبياء وديدنهم، وقيل ذكرى الدار الثناء الجميل في الدنيا ولسان الصدق الذي ليس لغيرهم، فإن قلت ما معنى «أخلصناهم بخالصةٍ»

قلتُ معناه: أخلصناهم بسبب هذه الخصلة، وبأنهم من أهلها أو أخلصناهم بتوفيقهم لها واللطف بهم في اختيارها.

قَالَ تَعَالَى: ﴿ هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِيَوْمِ ٱلْحِسَابِ ﴾ [ص: ٥٣]

القراءات: «هذا ما توعدون» قرأ ابن كثير وأبو عمرو «يوعدون» بالياء على الغيب وقرأ الباقون بتاء الخطاب.

التوجيه: قال ابن عاشور: الآية استئناف ابتدائي فيجوز أن يكون كلامًا قيل للمتقين وقت نزول الآية فهو مؤكد لمضمون جملة ﴿ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ ﴾ [ص: ٤٩]. ويجوز أن يكون كلامًا يقال للمتقين في الجنة فتكون الجملة مقول قول محذوف هو في محل حال ثانية من «المتقين» والتقدير: مقولًا لهم: هذا ما توعدون ليوم الحساب والقول: إما من الملائكة مثل قوله تعالى «ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون» وإما من جانب الله تعالى نظير قوله لضدهم «ونقول ذوقوا عذاب الحريق».

وقرأ الجمهور: «توعدون» بتاء الخطاب فهو على الاحتمال الأول التفات من الغيبة إلى الخطاب لتشريف المتقين بعز الحضور لخطاب الله تعالى وعلى الاحتمال الثاني الخطاب لهم على ظاهره، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحده «يوعدون» بياء الغيبة فهو على الاحتمال الأول التفات عن توجيه الخطاب إليهم إلى توجيهه للطاغين لزيادة التنكيل عليهم والإشارة إلى المذكور من «حسن المآب» وعلى الاحتمال الثاني كذلك وبه الكلام إلى أهل المحشر لتقديم الطاغين وإدخال الحسرة والغم عليهم والإشارة إلى النعيم المشاهد. واللام في «ليوم الحساب» لام العلة أي وعدتموه لأجل يوم الحساب والمعنى لأجل الجزاء يوم الحساب فلما كان الحساب مؤذنًا بالجزاء جعل اليوم هو العلة وهذه اللام تفيد معنى التوقيت تبعاً كقوله تعالى «أقم الصلاة لدلوك الشمس» تنزيلًا للوقت منزلة العلة

openkanar.com

قَالَ تَعَالَى: ﴿ هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾ [ص: ٥٧]

القراءات: «وغساق» قرأ حفص وحمزة والكسائي وخلف العاشر بتشديد السين وقرأ الباقون: بالتخفيف.

المعنى: قال الرازي: الغساق بالتخفيف والتشديد فيه وجوه.

الأول- أنه الذي يغسق من صديد أهل النار، يقال: غسقت العين إذا سال دمعها. وقال ابن عمر: هو القيح الذي يسيل منهم يجتمع فيُسقونه.

الثاني- قيل الحميم يحرق بحرّه والغساق يحرق ببرده. وذكر الأزهري: أن الغاسق البارد ولهذا قيل لليل غاسق لأنه أبرد من النهار.

الثالث- أن الغساق المنتن حكى الزجاج لو قطرت منه قطرة في المشرق لأنتنت أهل المغرب ولو قطرت منه قطرة في المغرب لأنتنت أهل المشرق.

الرابع- قال كعب: الغساق عين في جهنم يسيل إليها سم كل ذات حمة من عقرب وحية.

وقال ابن عاشور: والغساق سائل يسيل في جهنم يقال غسق الجرح إذا سال منه ماء أصفر وأحسب أن هذا الاسم بهذا الوزن أطلقه القرآن على سائل كريه يسقونه كقوله تعالى: ﴿ بِمَآءٍ كَٱلْمُهْلِ يَشْوِى ٱلْوُجُوهَۢ بِئْسَ ٱلشَّرَابُ ﴾ وأحسب أنه لم تكن هذه الزنة من هذه المادة معروفة عند العرب وبذلك يومئ كلام الراغب وهذا سبب اختلاف المفسرين في المراد منه والأظهر أنه صيغ له هذا الوزن ليكون اسما لشيء يشبه ما يغسق به الجرح ولذلك سُمّي بالمهل والصديد في آيات أخرى.

التوجيه: قال الرازي: قرئ «غساق» بالتخفيف والتشديد، قال أبو على الفارسي: الاختيار التشديد لأنه إذا شدد لم يخل من أن يكون اسمًا أو صفة، فإن كان اسمًا فالأسماء

لم تجئ على هذا الوزن إلّا قليلًا، وإن كان صفةً فقد أقيم مقام الموصوف، والأصل أن لا يجوز ذلك

وقال ابن عاشور: «غساق» بتشديد السين وتخفيفها لغتان، وقيل غسّاق بالتشديد مبالغة في غساق بمعنى سائل، فهو على هذا وصف لموصوف محذوف وليس اسمًا لأنّ الأسماء التي على زنة فعال قليلة في كلامهم.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَءَاخَرُ مِن شَكْلِهِۦٓ أَزْوَٰجٌ ﴾ [ص: ٥٨]

القراءات: «وآخر» قرأ أبو عمرو ويعقوب بضم الهمزة مقصورة وقرأ الباقون بالفتح والمد على أنه مفرد.

التوجيه: قال الرازي: قرأ أبو عمرو «وأُخر» بضم الألف على جمع أخرى أي أصناف أخر من العذاب وهو قراءة مجاهد وقرأ الباقون «آخر» على الواحد أي عذاب آخر. أما على القراءة الأولى فقوله «وأُخر» أي ومذوقات أخر من شكل هذا المذوق أي من مثله في الشدة والفظاعة، وأزواج أي أجناس. وأما على القراءة الثانية فالتقدير وعذاب أو مذوق آخر وأزواج صفة لآخر لأنه يجوز أن يكون ضروباً أو صفة للثلاثة وهي حميم وغساق وآخر من شكله.

وقال أبو حيان: وقرأ الجمهور: «وآخر» على الإفراد فقيل: مبتدأ خبره محذوف تقديره: ولهم عذاب آخر. وقيل: خبره في الجملة لأن قوله: «أزواج» مبتدأ و«من شكله» خبره والجملة خبر لآخر وقيل خبره أزواج ومن شكله في موضع الصفة وجاز أن يخبر بالجمع عن الواحد من حيث هو درجات ورتب من العذاب أو سمى كل جزء من ذلك الآخر باسم الكل، **وقال الزمخشري:** وآخر أي وعذاب آخر أو مذوق آخر وأزواج صفة آخر لأنه يجوز أن يكون ضروباً أو صفة للثلاثة وهي حميم وغساق وآخر من شكله. انتهى. وهو إعراب أخذه من الفراء وقرأ الحسن ومجاهد وأبو عمرو «وأخر» على الجمع

وهو مبتدأ ومن شكله في موضع الصفة وأزواج خبره أي ومذوقاً آخر من شكل هذا المذوق من مثله في الشدة والفظاعة «أزواج»: أجناس.

فائدة: قال القرطبي: وأنكر أبو عمرو قراءة «وآخَرُ» لقوله تعالى «أَزْوَاجٌ» أي لا يخبر بواحد عن جماعة وأنكر عاصم الجحدرى قراءة «وَأَخَرُ» قال: ولو كانت «وَأُخَرُ» لكان من شكلها وكلا الردين لا يلزم والقراءتان صحيحتان.

قلتُ: أمّا قول أبي عمرو فقد تقدم الجواب عنه، وأمّا قول عاصم، فالجواب أنّ المراد: وأخر من شكل وشاكلة هذا العذاب، ولفظ «العذاب» مذكر فصح قوله «شكله».

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ [ص: ٦٣]

القراءات: «أتخذناهم» قرأ نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وأبو جعفر بهمزة قطع مفتوحة وصلًا وابتداءً على الاستفهام وقرأ الباقون بهمزة وصل تحذف وصلاً وتثبت بدءًا مكسورة.«سخريًا»، قرأ نافع وحمزة والكسائي وأبو جعفر وخلف العاشر بضم السين والباقون بكسرها.

التوجيه: قال الرازي: قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي «من الأشرار اتخذناهم» بوصل ألف «اتخذناهم» والباقون بفتحها على الاستفهام. **قال أبو عبيد**: وبالوصل يقرأ لأن الاستفهام متقدم في قوله «مَالنا لا نَرى رجالًا» ولأن المشركين لا يشكون في اتخاذهم المؤمنين في الدنيا سخرياً ، لأنه تعالى قد أخبر عنهم بذلك في قوله ﴿ فَٱتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا حَتَّىٰٓ أَنسَوْكُمْ ذِكْرِى ﴾[المؤمنون: ١١٠] فكيف يحسن أن يستفهموا عن شيء علموه، وأجاب الفراء عنه: بأن قال هذا من الاستفهام الذي معناه التعجيب والتوبيخ ومثل هذا الاستفهام جائز عن الشيء المعلوم وأما وجه قول من ألحق همزة الاستفهام أنه لابد من المصير إليه ليعادل قوله «أتخذْناهم» بأم في قوله تعالى «أمْ زاغتْ عَنهم». فإن قيل: فما الجملة المعادلة لقوله «أم زاغت» على القراءة الأولى؟ قلنا: إنها محذوفة والمعنى: المقصودون هم أم زاغت

عنهم الأبصار.«المسألة الثانية» قرأ نافع.. سُخريًا، بضم السين والباقون بكسرها وقيل هما بمعنى واحد وقيل بالكسر هو الهزء وبالضم هو التذليل والتسخير.

وقال ابن جرير: وقوله «اتَّخَذْناهُمْ سِخْرِيّاً» اختلف القراء في قراءته فقرأته عامة قراء المدنية والشام وبعض قراءة الكوفة «أَتَّخَذْناهُمْ» بفتح الألف من أتخذناهم وقطعها على وجه الاستفهام وقرأته عامة قراء الكوفة والبصرة وبعض قراء مكة بوصل الألف مع الأشرار «اتَّخَذْناهُمْ» وقد بينا فيما مضى قبلُ: أنّ كل استفهام كان بمعنى التعجب والتوبيخ فإن العرب تستفهم فيه أحياناً وتخرجه على وجه الخبر أحياناً، وأولى القراءتين في ذلك بالصواب قراءة من قرأه بالوصل على غير وجه الاستفهام لتقدم الاستفهام قبل ذلك في قوله «مالَنا لا نَرَى رجالاً كُنَّا» فيصير قوله «اتَّخَذْناهُمْ» بالخبر أولى وإن كان للاستفهام وجه مفهوم لما وصفت قبل من أنه بمعنى التعجب.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِن يُوحَىٰٓ إِلَيَّ إِلَّآ أَنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ [ص: ٧٠]

القراءات: «أنما» قرأ أبو جعفر بكسر الهمزة على الحكاية وقرأ الباقون بفتحها.

التوجيه: قال ابن عاشور: جملة «إن يوحي إليّ إلا أنما أنا نذير مبين»، مبينة لجملة «ما كان لي من علم بالملأ الأعلى إذ يختصمون» أي ما علمت بذلك النبأ إلا بوحي من الله وإنما أوحى الله إلي ذلك لأكون نذيرًا مبينًا. وقد رُكّبت هذه الجملة من طريقين للقصر: أحدهما طريقي النفي والاستثناء والآخر طريق «أنما» المفتوحة الهمزة وهي أخت «إنما» المكسورة الهمزة في معانيها التي منها إفادة الحصر ولا التفات إلى قول من نفوا إفادتها الحصر فإنها مركبة من «أن» المفتوحة الهمزة و(ما) الكافة وليست «أن» المفتوحة الهمزة إلا «إن» المكسورة تغير كسرة همزتها إلى فتحة لتفيد معنى مصدريًا مشربًا بـ«أن» المصدرية إشرابًا بديعًا جعل شعاره فتح همزتها لتشابه «أن» المصدرية في فتح الهمزة وتشابه «إنّ» في تشديد النون وهذا من دقيق الوضع في اللغة العربية. وتكون «أنما» مفتوحة الهمزة

إذا جعلت معمولة لعاملٍ في الكلام والذي يقتضيه مقام الكلام هنا أن فتح همزة «أنما» لأجل لام تعليلٍ مقدرة مجرور بها «أنما» والتقدير إلا لأنما أنا نذير أي إلا لعلة الإنذار أي ما أوحي إليّ نبأ الملأ الأعلى إلا لأنذركم به أي ليس لمجرد القصص.

وقرأ أبو جعفر «إلاّ إنما» بكسر همزة «إنما» على تقرير القول، أي ما يوحي إليّ إلاّ هذا الكلام. **وقال الألوسي**: قال في الكشف: ومعنى الحصر أنه ﷺ لم يوح إليه لأمر إلا لأنه نذير مبين وأي مبين كقولك: لم تستقض يا فلان إلا لأنك عالم عامل مرشد وجوز الزمخشري أن يكون ما بعد «إلّا» مقاماً مقام الفاعل ومعنى الحصر أنّي لم أومر إلا بهذا الأمر وحده وليس إليّ غير ذلك لأنه الأمر الذي يشتمل على كل الأوامر إمّا تضمنًا، وإما التزامًا أو لم أومر إلا بإنذاركم لا بهدايتكم وصدكم عن العناد فإن ذلك ليس إليّ، وما ذكر أولًا أوفق بحال الاعتراض كما لا يخفى على من ليس أجنبيًا عن إدراك اللطائف وقرأ أبو جعفر (إنما) بالكسر على الحكاية أي ما يوحى إليّ إلا هذه الجملة وإيحاؤها إليه أمره عليه الصلاة والسلام أن يقولها وحاصل معنى الحصر قريب مما ذكر آنفًا وجوز أن يراد لم أومر إلا بأن أقول لكم هذا القول دون أن أقول أعلم الغيب بدون وحي مثلًا فتدبر ولا تغفل.

قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾ [ص: ٨٤].

القراءات: «فالحق» قرأ عاصم وحمزة وخلف العاشر بالرفع وقرأ الباقون بالنصب.

التوجيه: قال الرازي: قرئ «فالحقُّ» بالرفع، وتقديره: فالحق قسمي، وقرئ بالنصب على القسم، أي فبالحق، كقولك: والله لأفعلنّ.

وقال ابن عاشور: وقرأ الجمهور (فالحق) بالنصب وانتصابه على المفعولية المطلقة بدلًا عن فعل من لفظه محذوف تقديره: أحق أي أوجب وأحقق وأصله التنكير فتعريفه باللام تعريف الجنس كالتعريف في أرسلها العراك فهو في حكم النكرة وإنما تعريفه حلية

لفظية إشارة إلى ما يعرفه السامع من أن الحق ما هو. وقرأه عاصم وحمزة بالرفع على أنه لما تعرف باللام غلبت عليه الاسمية فتُنُوسي كونه نائبًا عن الفعل وهذا الرفع إما عن الابتداء أي فالحق قولي أو فالحق لأملأن جهنم إلى إلخ على أن تكون جملة القسم قائمة مقام الخبر وإما على الخبرية أي فقولي الحق وتكون الجملة (لأملأن جهنم) مفسرَ القول المحذوف ولا خلاف في نصب الحق من قوله ﴿ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴾ .

وقال الألوسي: قرئ ﴿ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴾ برفع الأول على أنه مبتدأ محذوف الخبر أو خبر محذوف المبتدأ ونصب الثاني على أنه مفعول لما بعده قدم عليه للقصر أي لا أقول إلا الحق والفاء لترتيب مضمون ما بعدها على ما قبلها أي فالحق قسمي (لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّم) على أن الحق إما اسمه تعالى أو نقيض الباطل عظمه الله تعالى بإقسامه به ورُجِّح لإعادة الاسم معرفة أو فأنا الحق أو فقولي الحق وقوله تعالى: (لأملأن) إلخ حينئذ جواب لقسم محذوف أي والله لأملأن إلخ وقوله تعالى: ﴿ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴾ على تقدير – أنها جملة اعتراضية – مقرِّر على الوجهين الأولين لمضمون الجملة القسمية وعلى الوجه الثالث لمضمون الجملة المتقدمة أعني فقولي الحق. وقول من قال ﴿ فَٱلْحَقُّ ﴾ مبتدأ خبره (لأملأن) لأن المعنى أن أملأ ليس بشيء أصلًا وقرأ الجمهور ﴿فالحقَّ والحقَّ ﴾ بنصبهما وخرج على أن الثاني مفعول مقدم كما تقدم والأول مقسم به حذف منه حرف القسم فانتصب كما في قول القائل.

إنَّ عليك اللهَ أن تباعيا تؤخذ كرهًا أو تجيء طائعًا

وقولك: اللهَ لأفعلن وجوابه (لأملأن) وما بينهما اعتراض وقيل هو منصوب على الإغراء أي فالزموا الحق و(لأملأن) جواب قسم محذوف وقال الفراء: هو على معنى قولك حقًا لآتينك ووجود (أل) وطرحها سواء أي لأملأن جهنم حقًا فهو عنده نصب على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة ولا يخفى أن هذا المصدر لا يجوز تقديمه عند جمهور النحاة وأنه مخصوص بالجملة التي جزآها معرفتان جامدان جمودًا محضًا وقال صاحب البسيط: وقد يجوز أن يكون الخبر نكرة والمبتدأ يكون ضميرًا نحو: هو زيد معروفًا وهو الحق بينًا

وأنا الأمير مفتخرًا ويكون ظاهرًا نحو: زيد أبوك عطوفًا وأخوك زيد معروفًا. اهـ. فكأنّ الفراء لا يشترط في ذلك ما يشترطون.

وقال الزمخشري: قرئ: فالحق والحق، منصوبين على أن الأول مقسم به كالله في إن عليك الله أن تباعيا وجوابه (لأملأن) والحق أقول: اعتراض بين المقسم به والمقسم عليه، ومعناه ولا أقول إلا الحق: والمراد بالحق: إما اسمه عزَّ وعلا الذي في قوله ﴿ **أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ** ﴾ [النور: ٢٥] أو الحق: الذي هو نقيض الباطل: عظمه الله بإقسامه به، وقرئا مرفوعين على أن الأول مبتدأ محذوف الخبر، كقوله ﴿ **لَعَمْرُكَ** ﴾ أي: فالحق قسمي لأملأن. والحق أقول، أي: أقول كقول القائل: كله لم أضع، ومجرورين على أن الأول مقسم به قد أضمر حرف قسمه كقولك: اللهِ لأفعلن: والحقِ أقول، أي: ولا أقول إلا الحق على حكاية لفظ المقسم به ومعناه: التوكيد والتشديد، وهذا الوجه جائز في المنصوب والمرفوع أيضًا، وهو وجه دقيق حسن. **قلتُ**: إلّا أنّ قراءة الجر شاذة.

obeikandl.com